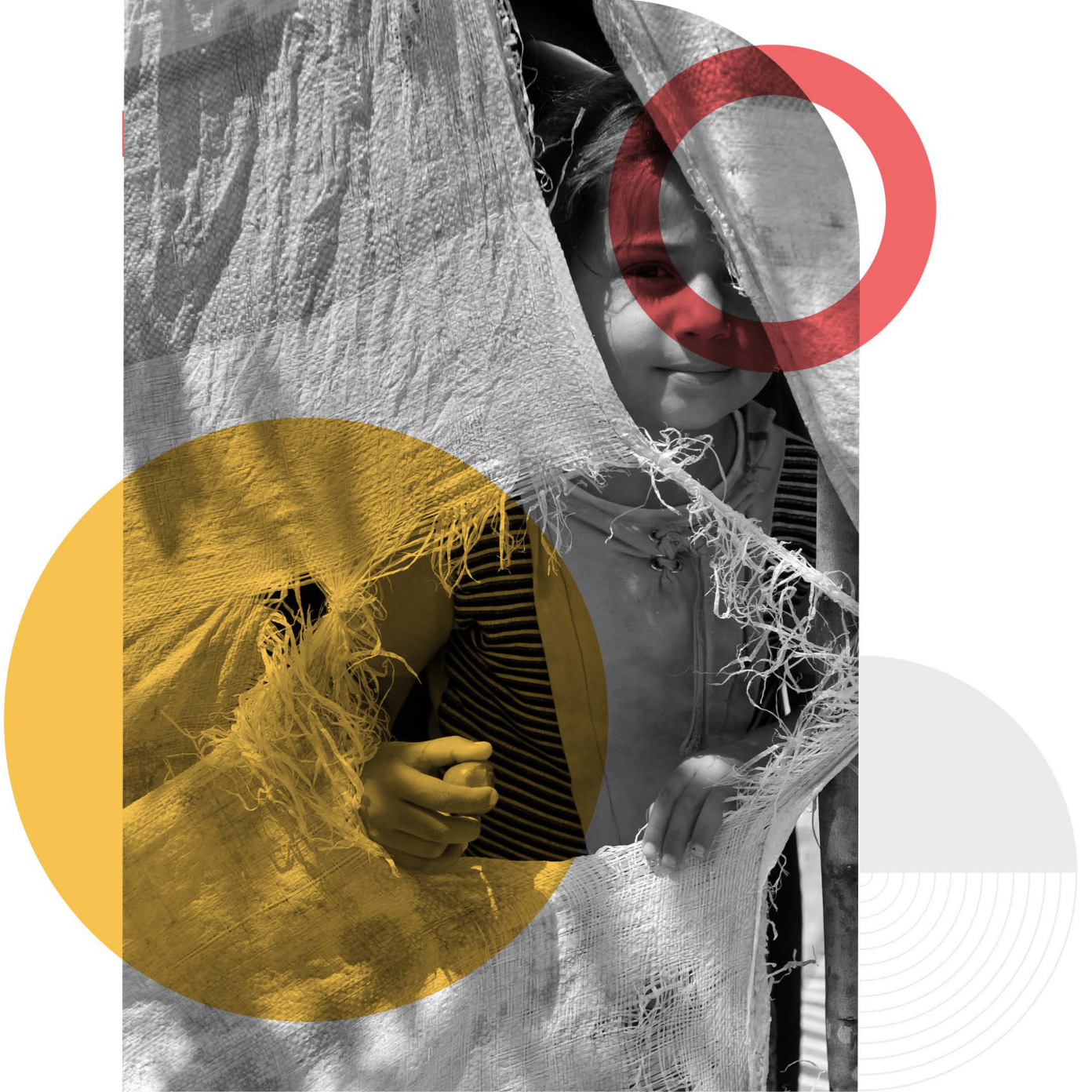


# تصورات وحقائق



أثر **العوامل الاقتصادية** على **التماسك المجتمعي** في الشمال السوري بين المجتمع **المضيف والمهجر**.



## الباحثون

### تطوير الأدوات وتحليل البيانات

كرم حلي  
محمد صالح

### المراجعة والتدقيق

أحمد الابراهيم  
راجي الجندي

### التنسيق الإداري

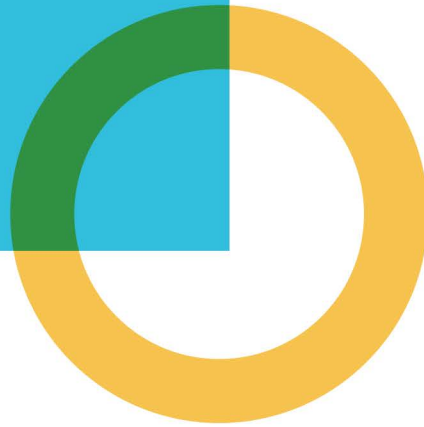
علاء الخطيب

### الترجمة

Rola tomah

### الإخراج والتصميم

روني عبيد



## قائمة المحتويات

- قائمة الأشكال.
- قائمة الجداول.
- لمحة عن دور.
- لمحة عن شباب التغيير.
- مقدمة.
- هدف البحث.
- هدف البحث.
- منهجية البحث.
- التوزع الجغرافي.
- عينة البحث.
- النتائج.

لمحة عن الواقع الاقتصادي في الشمال الغربي لسوريا.

معدل وقوع النزاعات في المجتمع.

التسهيلات المتاحة لدخول السوق.

العوامل التي تُحد من المعاملات الاقتصادية.

العوامل التي تزيد من المعاملات الاقتصادية.

متوسط الدخل.

مصادر الدخل.

وسائل سدّ الفجوة بين الدخل والمصرف.

عدد أفراد الأسرة.

عدد أفراد الأسرة المساهمين في الدخل.

السلع الرئيسية ومصادرها.

المشاريع الجديدة وأثارها.

- التوصيات.

## قائمة الأشكال :

- الشكل 1: عينة البحث.
- الشكل 2: عينة المقابلات الفردية الفردية KII.
- الشكل 3: المستوى التعليمي.
- الشكل 4: الحالة الوظيفية.
- الشكل 5: الحالة الوظيفية مقارنة ( قبل الثورة – قبل الزواج – العمل الحالي).
- الشكل 6: عدد أفراد الأسرة.
- الشكل 7: عدد أفراد الأسرة المساهمين في الدخل.
- الشكل 8: معدل تكرار النزاعات.
- الشكل 9: معدل تكرار النزاعات لدى المجيبين في الـ KII.
- الشكل 10: التسهيلات المتاحة لدخول سوق العمل.
- الشكل 11: العوامل التي تحد من المعاملات التجارية.
- الشكل 12: العوامل التي تزيد من المعاملات التجارية.
- الشكل 13: مقدار الدخل والمصروف.
- الشكل 14: مصادر الدخل.
- الشكل 15: أهم مصدرين لدخل الأسرة.
- الشكل 16: وسائل سدّ الفجوة بين الدخل والمصروف.
- الشكل 17: وسائل التقنين المتبعة لسدّ الفجوة بين الدخل والمصروف.
- الشكل 18: إمكانية تأمين الاحتياجات الأساسية.
- الشكل 19: مصادر تأمين الاحتياجات الأساسية.
- الشكل 20: مصادر تأمين الاحتياجات الأساسية.
- الشكل 21: المشاريع الاقتصادية الجديدة التي قام بها المهجرون.
- الشكل 22: أثر المشاريع الاقتصادية الجديدة التي قام بها المهجرون.
- الشكل 23: مهنّ وصناعات جديدة أدخلها النازحون للمجتمع المضيف.
- الشكل 24: أثر المهن والصناعات الجديدة التي أدخلها المهجرون إلى المجتمع المضيف.

## قائمة الجداول:

- الجدول 1: عينة المشاركين في جلسات FGDS



## 01

شهد المجتمع المدني السوري ولادة جديدة بعد العام 2011 إثر الانتفاضة الشعبية السورية التي انطلقت في آذار 2011 مستمرة الى ما لاتزال الأزمة الإنسانية في سوريا، تتفاقم مع كل عام جديد تدخله، رامية بثقلها على حياة الناس، في كل الجوانب والقطاعات.





لاتزال الأزمة الإنسانية في سوريا، تتفاقم مع كل عام جديد تدخله، رامية بثقلها على حياة الناس، في كل الجوانب والقطاعات. بلغ عدد السوريين المحتاجين للمساعدة، والخدمات الأساسية، في عام 2019 م، ما يقارب **11.7 مليوناً** مستفيداً في مختلف القطاعات، **(5.9 إناثاً، 5.8 ذكراً، 5 أطفالاً، 1.3 ذوي الاحتياجات الخاصة)**، 5 مليوناً منهم في حاجة ماسة لهذه الخدمات. بلغ عدد المحتاجين 1.63 مليون نسمة، في محافظة إدلب وحدها. وهذا الاحتياج يشمل قطاعات، مثل: الصحة، التعليم، الأمن الغذائي، الإنعاش المبكر وسبل العيش، المياه والاصحاح، وقطاعات أخرى.

بلغ إجمالي التمويل، عن طريق وكالات الأمم المتحدة لسوريا، ما يقارب **1.4 مليار** دولار أمريكي في عام 2019 م، في كافة قطاعات العمل الإنساني؛ **1.5%** لقطاع الإنعاش المبكر، **23.7%** لقطاع الأمن الغذائي، **4.7%** لقطاع المياه والاصحاح، **4.9%** لقطاع التعليم، **8.6%** لقطاع الصحة، والباقي موزع على عدة قطاعات أخرى. حيث لا يزال التمويل الموجه لقطاع الإنعاش المبكر، وهو أهم القطاعات المعنية بالتعافي الاقتصادي وسبل العيش، متواضعاً بالمقارنة مع باقي القطاعات.

تقلص الناتج المحلي الإجمالي لسوريا بنسبة 63 في المائة، بين عامي **2011 م و 2016 م**، مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي لعام **2010 م**، 3، أصبح الجانب الاقتصادي من الجوانب الأشد تأثراً وتضرراً، نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الاقتصادية، زيادة البطالة بشكل كبير، ضعف القوة الشرائية، موجات النزوح الضخمة، هجرة رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، تهوي العملة المحلية حيث انخفضت إلى ما يقارب **51** ضعفاً عن **2010 م** (حتى تاريخ نشر التقرير)، وأسباب أخرى.

لا يستطيع أكثر من نصف الأفراد المؤهلين للعمل، من ضمن القوى العاملة (بين 18 و65 سنة، ذكور وإناث)، الحصول على فرص عمل مستمرة<sup>1</sup>. وأشارت التقييمات إلى أن 83% من السوريين، يعيشون تحت خط الفقر<sup>4</sup>، كما تدل المؤشرات الجديدة عن تدهور الوضع الاقتصادي والعملية المحلية، تحت تأثير الأزمة الإنسانية، وجائحة كورونا، والعقوبات الاقتصادية، إلى ازدياد هذه النسبة. في شمال غرب سوريا؛ تكلف حصة الطعام الشهرية مع العناصر الأساسية 80% على الأقل، من الراتب الشهري للعمال غير المهرة، ويمثل العمل بأجر يومي مصدر الرزق لثلث السكان هناك، بينما يكسب ثلث السكان الآخرين رزقهم من العمل الخاص<sup>5</sup>. وفقاً لتقرير (HNAP) 2020 م، فإن أكبر العوائق التي تواجه جميع الفئات، في المجتمع السوري للوصول لفرص العمل هي بالترتيب: قلة فرص العمل والتوظيف (66%)، قلة التمويل (54%)، وضعف في المهارات المطلوبة (40%)، كما كان عائق ضعيف المهارات الأكثر تردداً من قبل العوائل المعالة من قبل النساء (51%) ومن قبل العوائل المستضعفة (43%). كما أشار البحث إلى انخفاض متوسط الدخل في شمال غرب سوريا، بنسبة 15% عن متوسط الدخل القومي على مستوى البلاد، كما أن العوائل التي تعيلها المرأة، ينخفض متوسط دخلهم بنسبة 33% عن متوسط الدخل القومي، مما يجعلهم أكثر استضعافاً وحاجة.

كما أدى التدهور الاقتصادي، وفقدان الكثير من الناس لسبل عيشهم، إلى تكييفهم مع هذا الوضع بشكل سلبي، وظهور آليات تأقلم سلبية<sup>5</sup>، مثل: اقتراض المال، والشراء بالدين، استعمال المدخرات، الاعتماد على المساعدات. بالإضافة إلى بيع الأصول الإنتاجية، وعمالة الأطفال دون سن 18، وغيرها<sup>1</sup>.

1- موجز الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019.

2- موقع خدمات تعقب التمويل (FTS)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

3- تقرير 'حصيلة الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصرع في سوريا'، البنك الدولي، 2017.

4- حقائق سريعة عن الأزمة السورية، اليونيسيف، 2019.

5- الموجز الاقتصادي الاجتماعي، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP)، 2019.

02

## لمحة عن منظمة (دور)



منظمة (دور) هي منظمة مجتمع مدني مرخصة في تركيا منذ منتصف عام 2018 تعمل مع اليني المجتمعية السورية للوصول إلى رؤيتها في مجتمع كريم قادر

على تخطي تحدياته من خلال استثمار موارده بشكل خلاق ومبدع لذا تعمل منظمة (دور) ضمن برنامجي التنمية المجتمعية والتمكين الاقتصادي على بناء قوة المجتمع للقيام بتنظيم وتحريك موارده بشكل فعال من خلال مجموعة من مشاريع بناء القدرات ومشاريع الاكتفاء الذاتي والتمويل الأصغر.

تنطلق منظمة دور في تحقيق رؤيتها من إيمانها بالعمل المجتمعي وأهمية بناء العلاقات القوية بين مكونات الشعب السوري، وتبني مبدأ الحوار والمناصرة في تعزيز التماسك المجتمعي. وقد عملت (دور) خلال الفترة الماضية على عدد من المشاريع التي تسعى لزيادة التماسك المجتمعي وتفعيل الحوار وتوزيع الأدوار بين مختلف شرائح المجتمع السوري. إضافة إلى بناء قدرات الفعاليات المجتمعية، وتعزيز فرص الاكتفاء الذاتي لديها وتعزيز قدرتها على إطلاق المبادرات من خلال مواردها الذاتية والمحلية.

## لمحة عن مؤسسة شباب التغيير



شباب التغيير هي مؤسسة مجتمعية تطوعية تأسست في الشمال السوري في أواخر عام 2015 وتعمل على تعزيز دور المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي للوصول إلى رؤيتهم في مجتمع ممكن وفعال قادر على التغيير، ويساهم في صنع القرار. لذلك عملت مؤسسة شباب

التغيير من خلال لجانها المجتمعية المنتشرة في كل من إدلب وريف حلب الغربي والشمال وأجزاء من ريف حماه على إطلاق العديد من المبادرات المجتمعية التي تخدم المجتمع السوري وتزيد من قدرته على الصمود في وجه الظروف القاسية التي ولدتها ظروف القصف والتهجير.

وتتكون المؤسسة: من 27 لجنة تنمية مجتمعية بالإضافة إلى 7 فرق اختصاصية هي: فريق التدريب، فريق الأبحاث، فريق الحملات والمناصرة، فريق المرأة، فريق مشاريع الاكتفاء الذاتي، فريق المهجرين قسرا، والفريق الإعلامي. وقد أطلقت المؤسسة العديد من الحملات والمبادرات والتدريبات في مجالات التعليم، التماسك المجتمعي، الدعم النفسي، الأمن والسلامة وخدمات الشأن العام.

# 03



يقطنُ في الشمال السوريّ في منطقة إدلب،  
وريف حماه وريف حلب الغربيّ، ما يزيدُ عن 3 مليون  
مدنيّ، أكثرَ من مليونٍ منهم من الأطفالِ





يقطن في الشمال السوري في منطقة إدلب، وريف حماه وريف حلب الغربي، ما يزيد عن 3 مليون مدني، أكثر من مليون منهم من الأطفال، وما يزيد عن نصفهم هم من المهجرين داخلياً، من مناطق عدّة، كريف دمشق ودرعا وحمص وحماه واللاذقية.

(1)



A camp for displaced Syrians at Khirbet al-Jouz in the west of Idlib province near the border with Turkey. Photograph: Aaref Watad/AFP/Getty Images

أدت هذه الزيادة الحادة في السكان، إلى ظهور بعض مظاهر الخلاف، بين المجتمع المضيف والمجتمع المهجر، ممّا دفع منظمة دور، ومؤسسة شباب التغيير، لإجراء هذه الدراسة ضمن سلسلة من الدراسات التي تبحث أسباب هذه المظاهر، وكيفية تعزيز التماسك المجتمعي بين المجتمعين. حيث قام فريق من الباحثين الميدانيين في الشمال الغربي من سوريا، بإجراء عدد من جلسات النقاش المركزي، والمقابلات الفردية والاستبيانات، بهدف دراسة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وطريقة تدخل المنظمات على زيادة، أو تخفيف مظاهر الخلاف بين المجتمعين.

ورافق هذه الدراسات عدداً من جلسات الحوار، والاجتماعات التي ضمت ممثلين عن لجان التنمية المجتمعية في الشمال السوري، بهدف الاستفادة من خبراتهم المجتمعية، في تطوير الأدوات بالطريقة الأمثل.

<https://www.unocha.org/story/syria-%E9%8A%02world-watching%E9%9A%02humanitarian-leaders-stand-civilians-under-fire-idlib>



وتجدُر الإشارةُ إلى أنَّ عمليةَ جمعِ البياناتِ في هذه الدراساتِ، قد امتدت في الفترةِ ما بينَ شهرِ آيٍ 2019 م وشهرِ كانونِ الأولِ 2019 م. أي أنها جرت قبلَ موجةِ النزوحِ الأخيرةِ، التي شهدتها مناطقُ جنوبِ إدلبِ في مدينةِ معرَّةِ النعمانِ وريفِها، التي شهدت موجةَ نُزوحٍ جماعيٍّ، تجاوزت 235,000 نازحاً داخلياً جديداً. (2)

في هذا البحثِ، يتمُّ التركيزُ على أثرِ العواملِ الاقتصاديةِ فقط، حيثُ تمَّ العملُ من خلالِ عددٍ من جلساتِ النقاشِ المُركَّزِ، وعددٍ من الاستبياناتِ والمقابلاتِ الفرديةِ، مع أصحابِ الخبرةِ على دراسةِ مصادرِ دخلِ الأسرةِ والمجتمعِ، في الشمالِ الغربيِّ لسوريا، بالإضافةِ لدراسةِ الاحتياجاتِ الاقتصاديةِ، وكيفيةِ تلبيةِها، والمشاريعِ الحاليةِ وآلياتِ الدُخولِ للسوقِ، ووضعِ كلِّ من المنافسةِ والاحتكارِ، وفُرصِ العملِ وأثرِ كلِّ ذلكَ على النزاعاتِ، أو التماسكِ المُجتمعيِّ بينَ المجتمعِ المُضيفِ، والمُجتمعِ المُهجَّرِ.



Families from the south of Idlib province drive towards the Syrian-Turkish border on Tuesday. Photograph: Aaref Watad/AFP/Getty Images

تأتي هذه الدراسةُ، ضمنَ أربعِ دراساتٍ قامت بها منظمةُ دورٍ ومؤسسةُ شبابِ التغييرِ، ضمنَ مشروعِ تعزيزِ التماسكِ المُجتمعيِّ، لدى البنى المُجتمعيةِ "Grassroots" في الشمالِ السوريِّ. حيثُ تمَّ تدريبُ 20 باحثاً، على منهجياتِ البحثِ العلميِّ، وأدواتِ جمعِ البياناتِ، وتيسيرِ جلساتِ النقاشِ المُركَّزِ، واستخدامِ تطبيقِ "KOBO" في جمعِ البياناتِ.



# 05

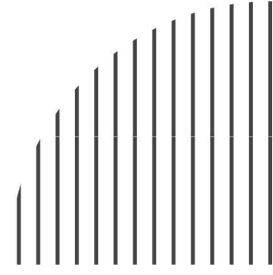


يهدفُ هذا البحثُ لدراسة أهم الأسباب التي تُؤثرُ سلباً أو إيجاباً، في التماسك المجتمعي، بين المجتمع المضيف، والمجتمع المُهجر، في الشمال الغربي من سوريا.





## هدف البحث



يهدفُ هذا البحثُ لدراسةٍ أهمِّ الأسبابِ التي تُؤثرُ سلباً أو إيجاباً، في التماسكِ المجتمعيِّ، بين المجتمعِ المُضيفِ، والمُجتمعِ المُهجّرِ، في الشمال الغربي من سوريا.

حيث تُركّز هذه الدراسةُ على قياس أثر تدخل المنظمات، في التماسك المجتمعيِّ، منطلقاً من الفرضيات التالية:

يوجد أثرٌ معنويٌّ لتصوراتِ الأهالي، من المُجمّعينِ المتعلقةِ بالخدماتِ التي تُقدمها المنظماتُ في التماسك المجتمعي النزاعات بين الطرفين.

يوجد أثرٌ معنويٌّ لطريقةِ تدخلِ المنظماتِ في التماسكِ المُجمّعيِّ / النزاعاتِ بين المُجتمعِ المُضيفِ والمُجتمعِ المُهجّرِ.

وبناءً على تلك الفرضيات، يهدفُ هذا البحثُ لدراسةٍ أهمِّ القضايا الاقتصادية، التي تهتمُّ الأهالي من الطرفين، دراسةً مصادرِ الدخلِ ومقدارِ الدخلِ، والطرقِ التي يلجأُ لها المُجمّعُ، في سدِّ الفجواتِ في حالِ كانتِ المصاريفُ أكبرَ من الدخلِ، بالإضافةِ لدراسةِ آلياتِ دخولِ السوقِ والعملِ في السوقِ والمشاريعِ الجديدةِ، وأثرُ كلِّ ذلكِ على تقليلِ أو زيادةِ معدلِ تكرارِ النزاعاتِ بين المُجمّعينِ،

سبقَ هذه الدراسةُ استطلاعُ رأيٍ، جمَعَ 350 مشاركاً، من المُجمّعينِ: المضيفِ والمهجّرِ، في أكثرِ من 50 نُقطةً جغرافيةً، للتعرفِ على أهمِّ التصوراتِ والانطباعاتِ، حولَ قضايا التماسكِ المُجمّعيِّ، تبعَ ذلكَ إجراءُ عددٍ من جلساتِ النقاشِ المُركّزِ، معَ اختصاصيينَ في مجالِ الدراسةِ، والعملِ المُجمّعيِّ لتطويرِ الأدواتِ البحثيةِ.

بناءً على المرحلةِ السابقةِ، تمَّ تطويرُ أدواتِ البحثِ، وتدريبِ الباحثينَ على استخدامها، حيثُ تمَّ القيامُ بـ 10 جلساتِ نقاشِ مُركّزٍ جديدةِ، بالإضافةِ إلى إجراءِ 169 استبياناً، و48 مقابلةً فرديةً، معَ مختصينَ من تجارٍ وأصحابِ مشاريعٍ.

تمَّ استخدامُ برنامجِ Atlas.ti ، في تحليلِ البياناتِ النوعيةِ، واستخدامِ برنامجِ SPSS ، لتحليلِ البياناتِ الكميةِ، باستخدامِ كلِّ من التحليلِ الوصفيِّ ، وتحليلِ الانحدارِ.

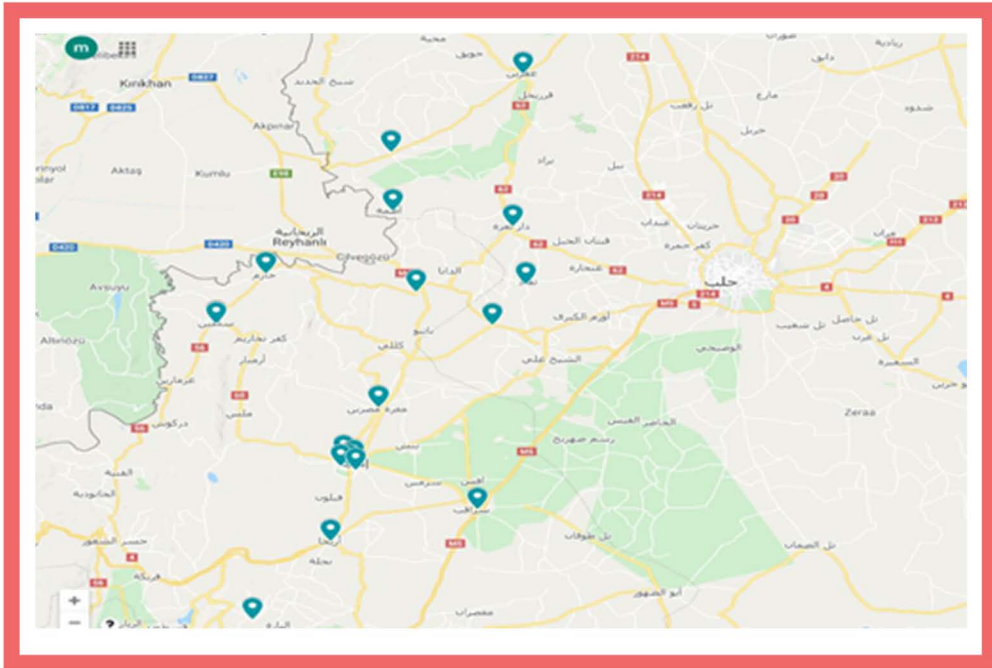
169  
استبيان

48  
KILS

10  
FGDs

## التوزع الجغرافي

تمّ إجراء الدراسة الحالية، في عشرين نقطة جغرافية، تمّ اختيار العينه بشكل عشوائي، حيث تمّ تزويد الباحثين بقائمة من **30 منطقة جغرافية**، ليتمّ اختيار **20 منطقة** منهم، بما يحقق التوزع المناسب، وبذات الوقت الأمان في عملية جمع البيانات.



ويهدف التأكد من **جودة البحث**، تمّ استخدام ميزة تحديد المواقع، باستخدام برنامج الكوبو، ليتمّ التأكد وضبط الجودة، وضمان أنه تمّ ملء الاستبانة من أشخاص متوزعين بشكل عشوائي، ضمن المنطقة الجغرافية الواحدة.

أما فيما يتعلق بجلسات النقاش المركّز، فقد تمّ تحديد **10 مناطق جغرافية**، بحيث يتمّ ضمان التمثيل المتساوي لمجتمع الدراسة، سواء من المهجرين أو المقيمين.

## عينة البحث

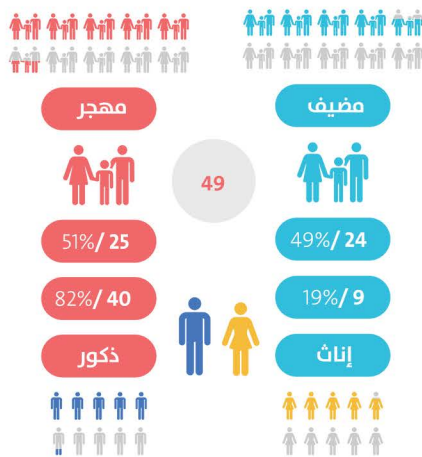
وقد بلغ حجم العينة، بالنسبة لمجموعات النقاش المُركَّز 75 مُشاركاً، من المختصين بالقضايا الاقتصادية. كان من بينهم 33 مُهجراً و 42 مُضيفاً، كذلك توزعت العينة بناءً على النوع الاجتماعي بين 48 ذكراً و 27 أنثى. في حين كان عددُ الجلسات في إدلب وريفها 6 جلسات، مقابل

4 جلسات في ريف حلب.

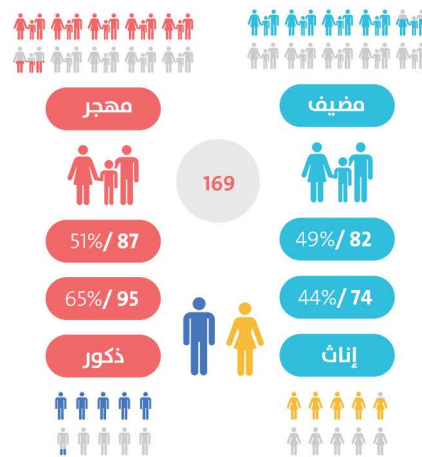
الجدول الأول

النوع الاجتماعي		نوع المجتمع		المكان
♀	♂	عائلة	فرد	
2	6	4	4	مدينة إدلب
2	4	4	2	حلب الأثري
3	5	5	3	إدلب معرشورين
2	6	2	6	إدلب سرمدا
3	4	4	3	إدلب أطمه
1	5	5	1	حلب معراتنا
6	3	5	4	إدلب ترمائين
3	4	3	4	إدلب الدانا
1	8	4	5	حلب الأثري
4	3	6	1	حلب ترمائين
27	48	42	33	

فيما يتعلق بالاستبيانات، فقد تمَّ جمعُ البيانات من 200 شخصاً، ضمنَ مهجرين ومُضيفين، وذكور وإناث، كما هو موضحُ بالرسم البيانيّ.



الشكل (2) اللقاءات الفردية

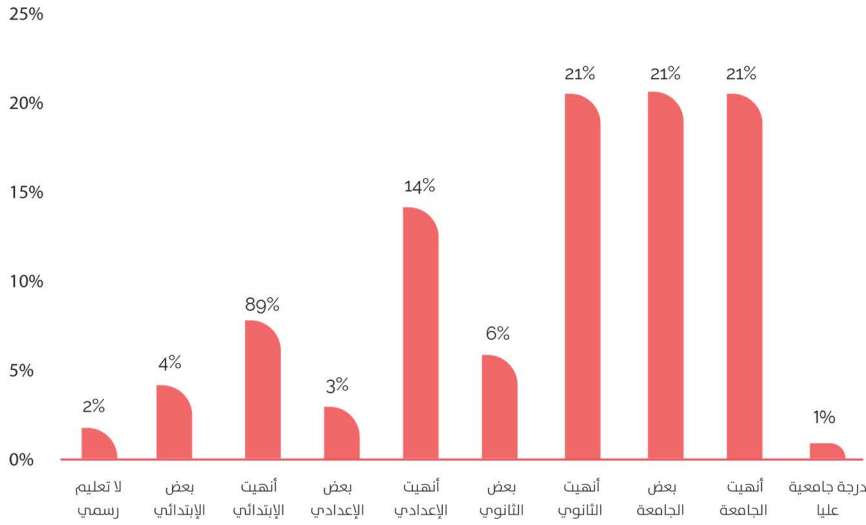


الشكل (1) عينة الاستبيان

## المستوى التعليمي

بلغت نسبة من أنهى الدراسة الجامعية 21%، في حين كان غالبية المشاركين، إما من حملة الشهادة الثانوية، أو ممن هم ضمن مرحلة التعليم الجامعي. وهناك نسبة تبلغ 14% ممن هم دون التعليم الإعدادي.

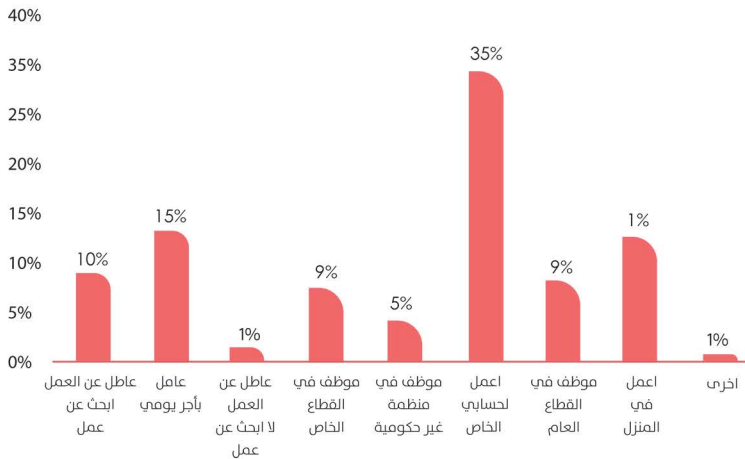
الشكل 3: المستوى التعليمي



## الحالة الوظيفية

كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة، ممن يعمل لحسابه الخاص بنسبة 35%، أو ممن يعمل بأجر يومي، أو عمل من المنزل بنسبة 15% لكل منهما، في حين كانت نسبة العاطلين عن العمل تبلغ 11%.

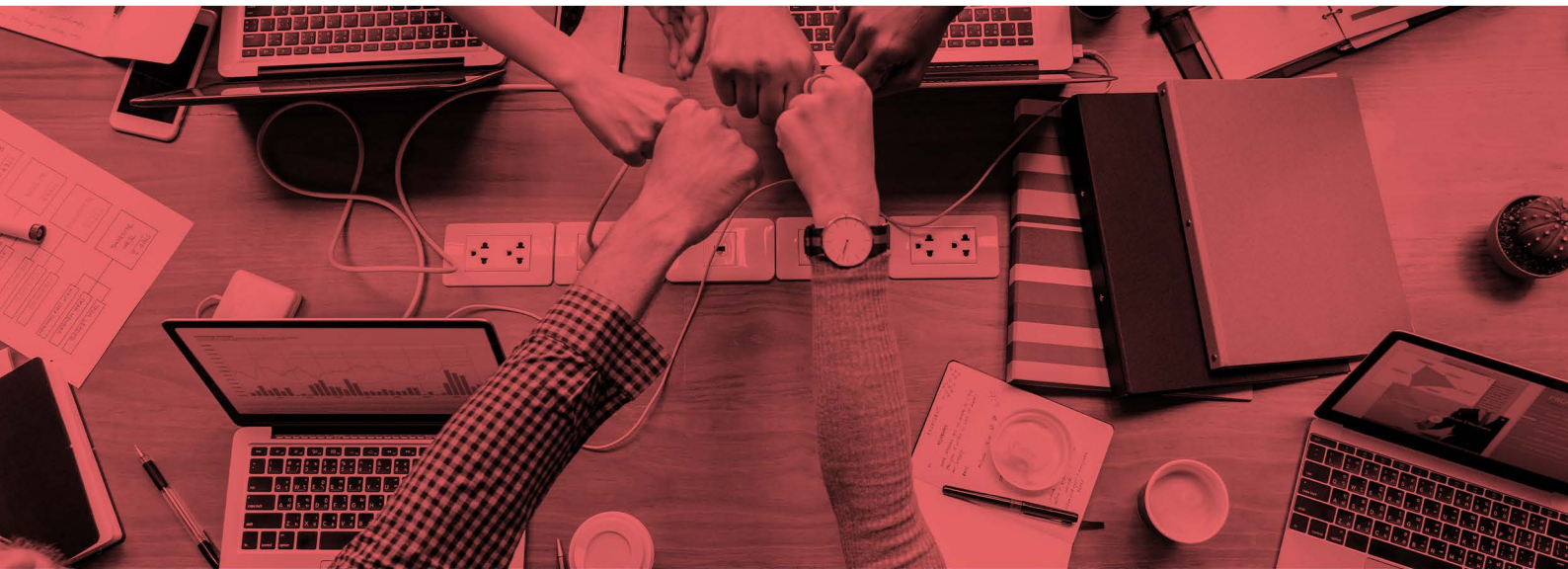
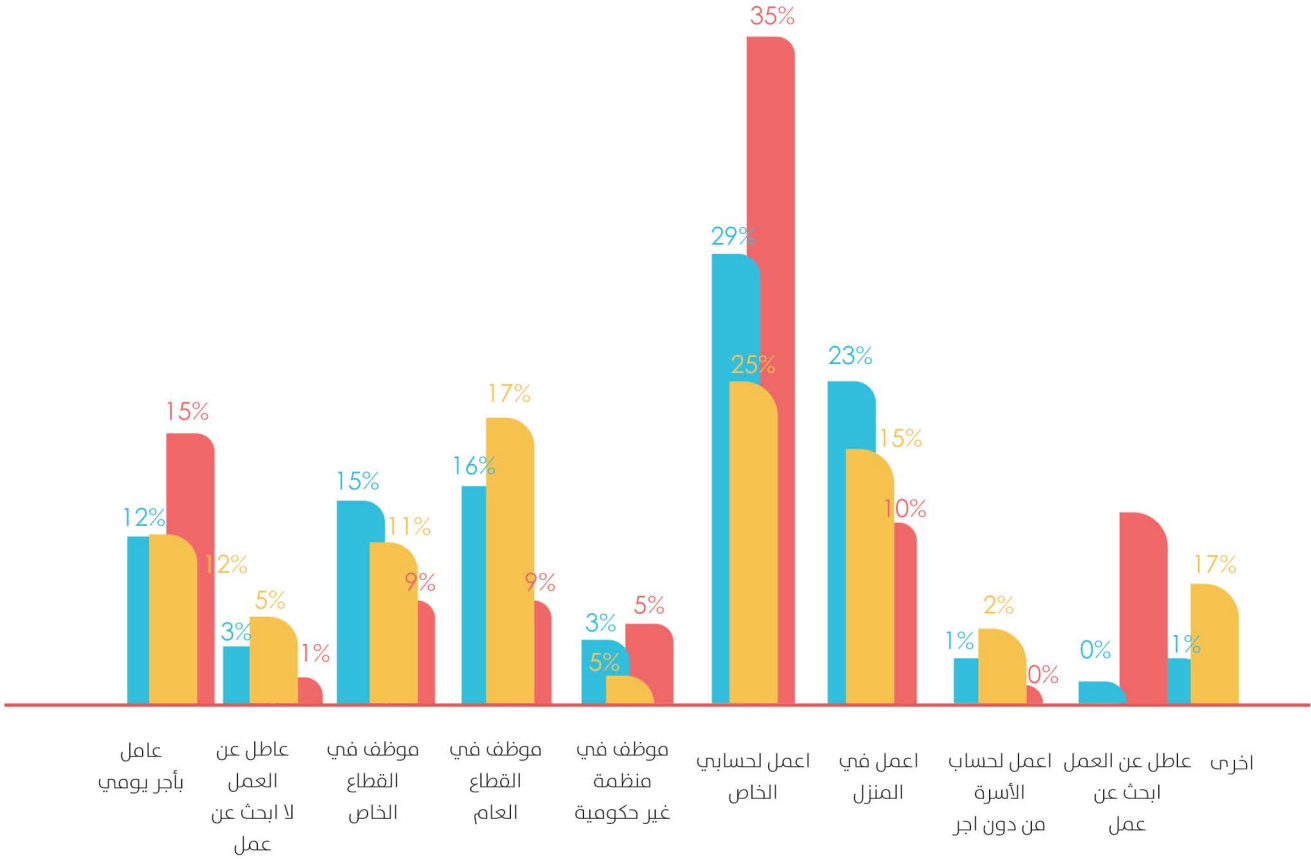
الشكل 4: الحالة الوظيفية





## الحالة الوظيفية

الشكل 4: الحالة الوظيفية



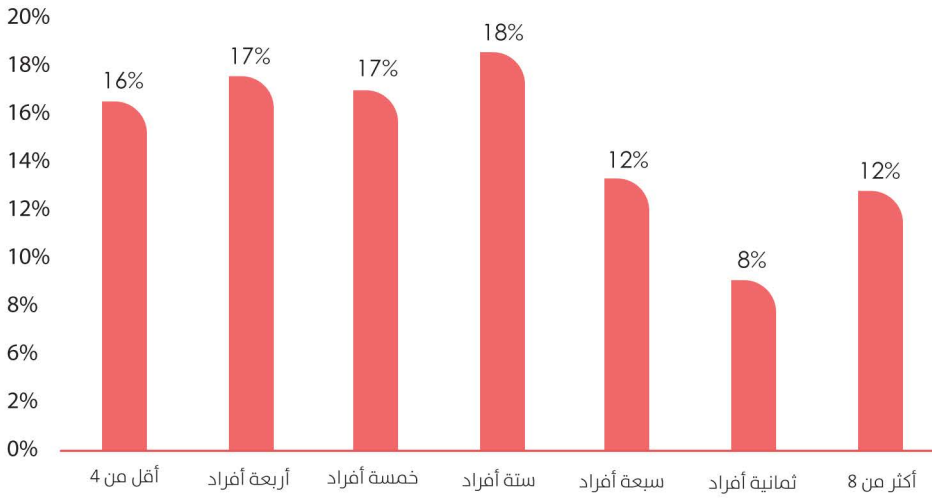
# 06



### عدد أفراد الأسرة

أشارت الدراسة أن نسبة عالية من المشاركين، هم أفراد في أسرٍ، يتراوح عدد أفرادها من 4 لـ 7 أفرادٍ، بنسبة 64% من عينة الدراسة، في حين أن 16% يبلغ عدد أفراد أسرتهم أقل من 4 أفرادٍ، ويوجد حوالي 12% ممن يزيد عدد أفراد أسرتهم عن 8 أفرادٍ.

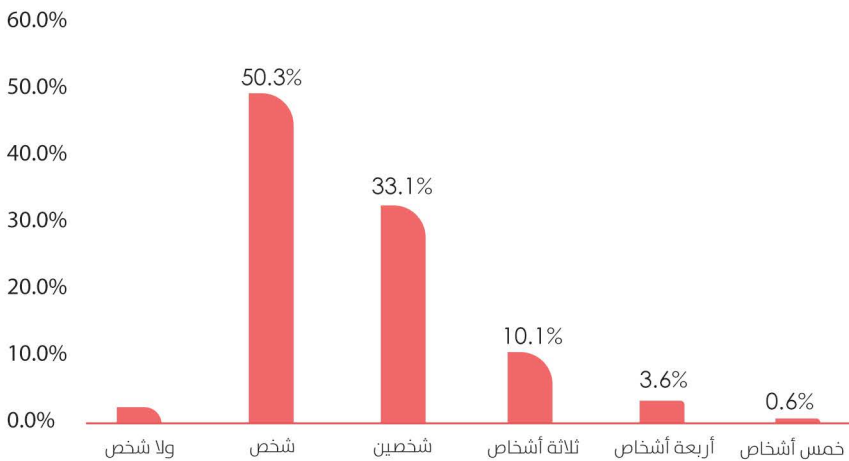
الشكل 6: عدد أفراد الأسرة

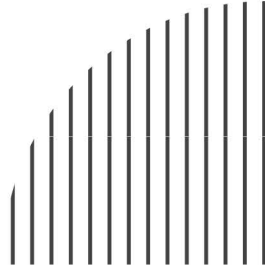


### عدد أفراد الأسرة المساهمين في الدخل

كذلك أظهرت الدراسة، أن معظم العوائل تعتمد على الدخل الناتج عن شخص واحد 50%، أو شخصين بنسبة 33.1%، في حين أن 2.4% هم ممن لا يملكون أي مُعيلٍ.

الشكل 7: عدد أفراد الأسرة المساهمين في الدخل

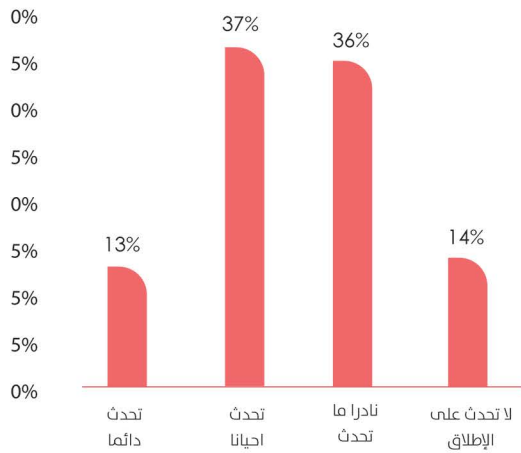




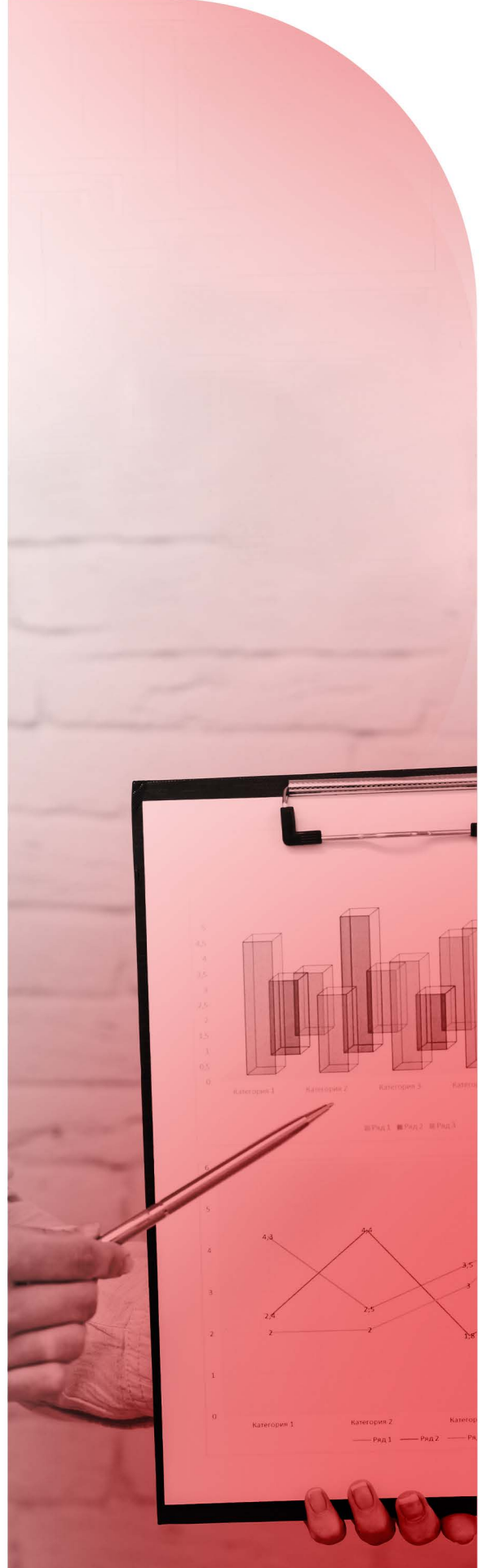
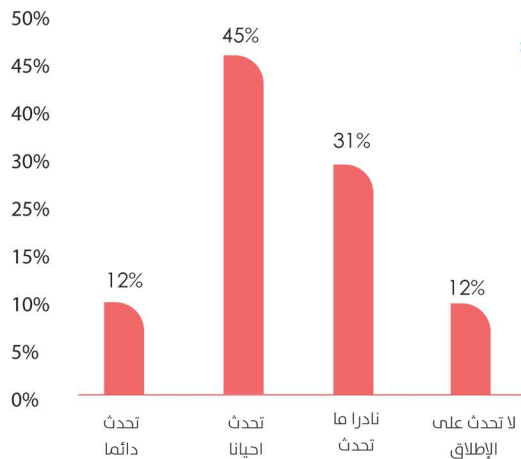
## معدل تكرار النزاعات في المجتمع

أظهرت إجابات المشاركين في الدراسة، أن معدّل تكرار النزاعات، يميل للمستوى المتوسط، حيث كانت معظم الإجابات 73% تتراوح بين تحدث النزاعات أحياناً بنسبة 37%، أو نادراً ما تحدث بنسبة 36%. وكانت نتائج المشاركين في المقابلات الفردية، مشابهة تقريباً مع ازدياد نسبة 45% يعتقد أن النزاعات تحدث أحياناً.

الشكل 8:



الشكل 9:



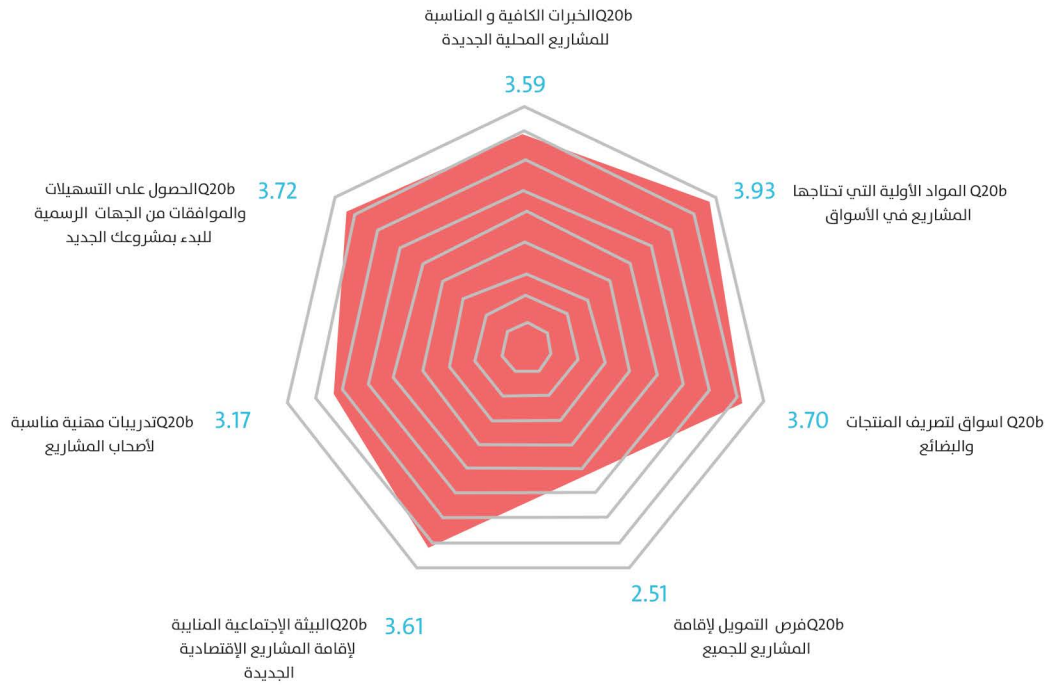




## التسهيلات المتاحة لدخول السوق

عند سؤال المشاركين عن مدى توفر الأمور التالية، كانت معظم الأمور متوفرة إلى حد ما، أو متوفرة بشكل جيد، حيث كانت معظم الإجابات قريبة من الرقم 4، الذي يدل على أنها متوفرة إلى حد ما، باستثناء فرص التمويل، حيث كانت قيمتها 2.51، وهي أقل من 3، وأقرب لـ 2، التي تعبر عن غير متوفرة إلى حد ما.

الشكل 10: التسهيلات المتاحة لدخول السوق



## كانت نتائج تحليل الانحدار على الشكل التالي :

كان هنالك أثر سلبي، لتوفر فرص التمويل لإقامة المشاريع للجميع يؤدي إلى ارتفاع معدل تكرار النزاعات، الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال جلسات النقاش المركز، التي أشار فيها المشاركون، أن النسبة الأكبر من أصحاب المشاريع، هم من النازحين، وعلى الرغم من أن هذه المشاريع لها أثر إيجابي في خلق فرص عمل، إلا أن هناك شعوراً بأنه لا توجد عدالة في توفير هذه الفرص، حيث أنها تتوجه بشكل رئيسي لدعم المهجرين بعضهم بعضاً. كان هنالك أثر سلبي، لانغلاق المجتمعات على بعضها البعض، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل تكرار النزاعات.

أما نتيجة تحليل إجابات المشاركين في مقابلات الأشخاص المفتاحيين KIs، الذين كان معظمهم من التجار وأصحاب المشاريع، فقد ظهر أثر إيجابي، للبيئة الاجتماعية المناسبة لإقامة المشاريع، أي أن توفر البيئة الاجتماعية المناسبة، يؤدي إلى احتمالية أقل في وقوع النزاعات.



## التحديات والتسهيلات لدخول السوق بالنسبة للمشاريع الجديدة

فيما يتعلق بإجابات المشاركين، في جلسات النقاش المُركّز حول التسهيلات لدخول السوق بالنسبة للمشاريع الجديدة، فكانت معظم الإجابات تُشير إلى أنه لا يوجد تسهيلات، أو أن دخول السوق لا يتطلب وجود تسهيلات. ففي ظل غياب سلطة الدولة، فيمكن لأي شخص أن يتخذ قراراً بإحداث منشأة، ولن يكون هناك أيّ معوقات.



نتيجة تحليل سؤال: ما التسهيلات ضمن جلسات النقاش المُركّز؟



نتيجة تحليل سؤال: ما التحديات ضمن جلسات النقاش المُركّز؟

حيث أشار المشاركون أنه في ظل غياب الدولة، فإن العامل الأكثر تأثيراً في تسهيل افتتاح المشاريع الجديدة، هو توفر رأس المال. كما أضاف بعض المشاركين، أنه في بعض المناطق تحتاج للحصول على موافقات، وأن الأمر متاح ولا يوجد أيّ معوقات. وبالنسبة للمشاريع الممولة من المنظمات على شكل منح وقروض، فإن المنظمة تطلب دراسة، وتقدم المساعدة في إتمام الدراسات.

أما فيما يتعلق بالتحديات أمام المشاريع بشكل عام، فيعتبر التحدي الأمني، هو التحدي الأكبر أمام المشاريع، ودائماً ما يجد الشعور بعدم الاستقرار من رغبة أصحاب رؤوس الأموال في الاستثمار. كذلك يُشكّل توفر المواد الأولية، وسوق تصريف المنتجات والضرائب، مصادراً تحدّ للمشاريع. من الأمور الإضافية التي تُشكل تحدياً، هو ارتفاع إيجارات العقارات.

ومن التحديات العامة أيضاً، احتكار المواد الأساسية، وبشكل أساسي المحروقات، والمواد الأساسية التي غالباً ما يكون المسؤول عنها تجاراً أو فصائل عسكرية.

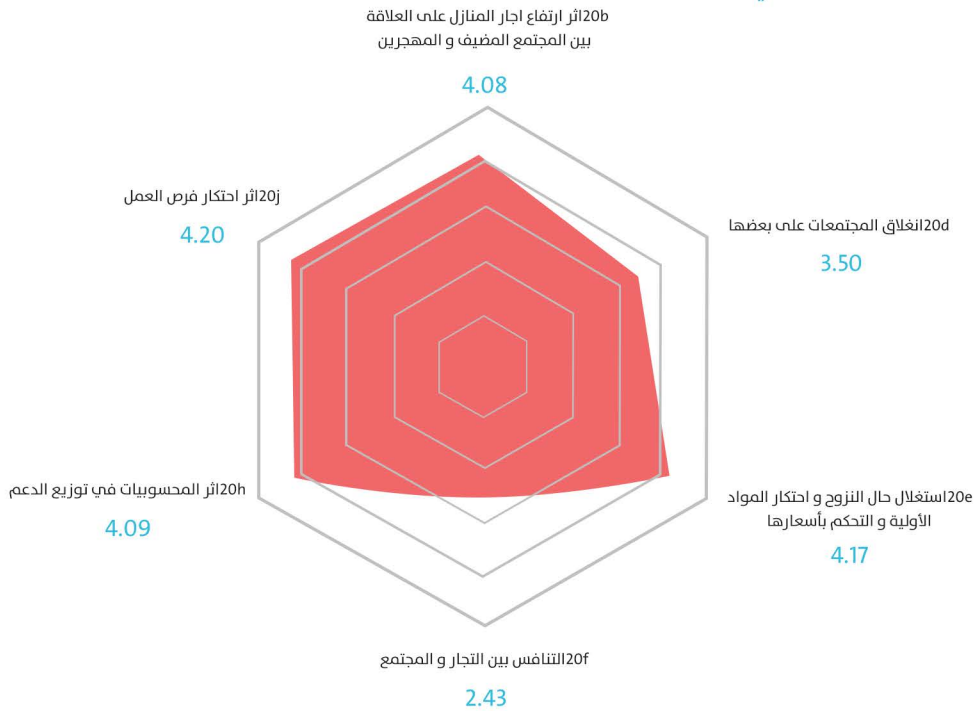
## العوامل التي تحدُّ من المُعاملاتِ الاقتصاديةِ

كانت العوامل الأكثر تأثيراً (تحدُّ) هو احتكار فرص العمل، وكذلك استغلال حالات الزوج، ورفع إيجارات المنازل، وكذلك المحسوبيات في توزيع الدعم، وكذلك فقد كان أثر التنافس بين التجار هو الأقل تأثيراً، حيث كان يميل أكثر إلى التأثير الإيجابي، ولعل ذلك يعود كما أوضحت جلسات النقاش أن أثر التنافس على المستهلك إيجابي، كونهُ يؤدي إلى انخفاض الأسعار وزيادة الجودة، إلا أنه يتسبب بأثر سلبي بين التجار



الشكل 11: العوامل التي تحد من

المعاملات الاقتصادية.



## كانت نتائج تحليل الانحدار على الشكل التالي

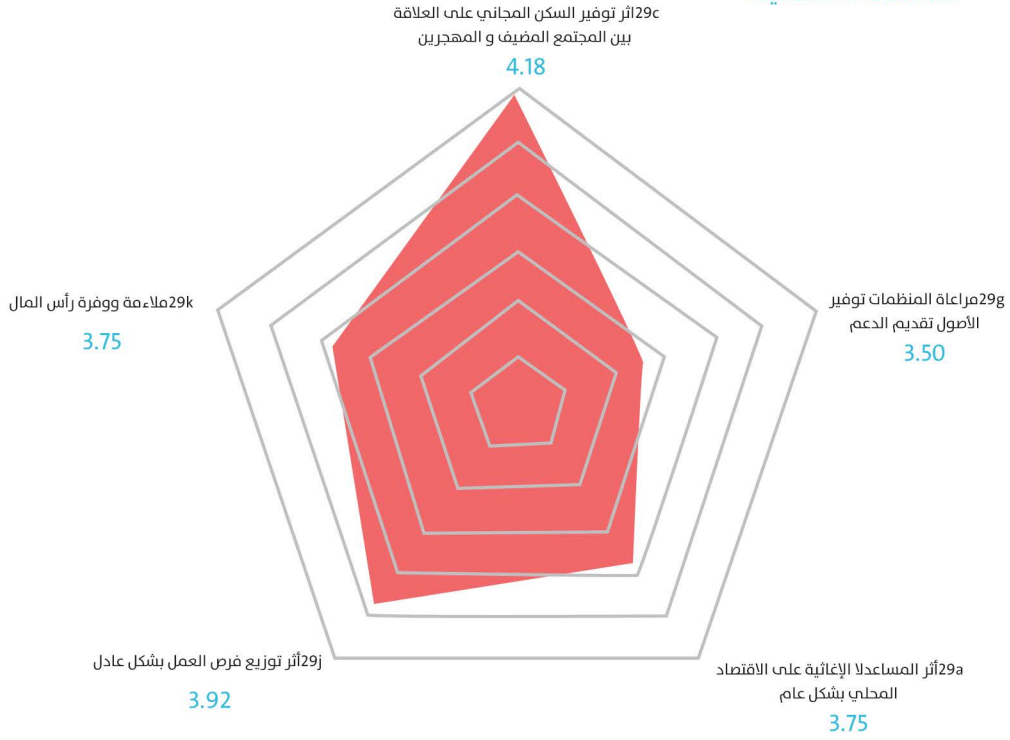
هنالك أثر سلبي، لازدياد التنافس بين التجار من المجتمعين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدّل تكرار النزاعات

## العوامل التي تُحدِّد من المُعاملات الاقتصادية

كان أثر توفير السكن المجاني، هو من أكبر العوامل الإيجابية المؤثرة على تخفيف النزاعات. وكانت جميع العوامل الأخرى، تُشير إلى أثر إيجابي نوعاً ما. حيث كانت معظم الإجابات قريبة من الرقم 4 ، الذي يُشير إلى الأثر الإيجابي إلى حدٍّ ما.

الشكل 12: العوامل التي تحد من

المعاملات الاقتصادية.



## كانت نتائج تحليل الانحدار على الشكل التالي

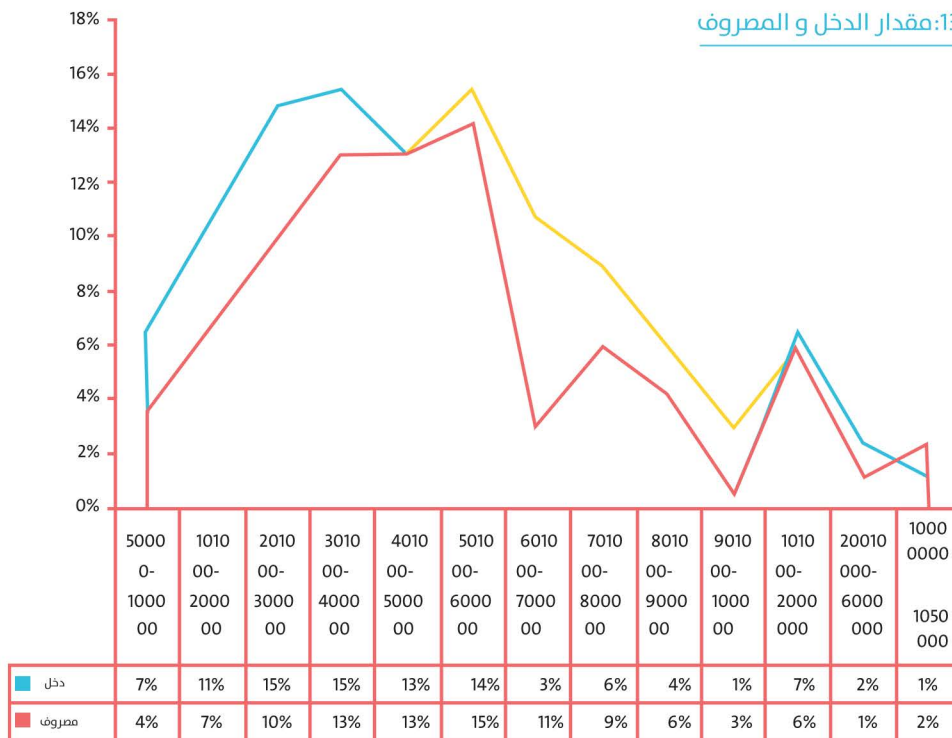
(1) هنالك أثر إيجابي لزيادة توفير فرص العمل بشكلٍ عادل، يُؤدي إلى انخفاض مُعدل تكرار النزاعات .

## مقدار الدخل والمُصرف

أشارت إجابات المشاركين أن النسبة الأكبر /68%، حصلوا على متوسط دخل في الستة أشهر التي سبقت الدراسة بقيمة تتراوح ما بين 100000 و 500000 ليرة سورية. أي ما يعادل 100\$ إلى 500\$ خلال 6 أشهر، عند سعر صرف 1\$ = 1000 ليرة سورية.

حيث بلغ متوسط الدخل لكل المشاركين 6021154 ليرة سورية، خلال 6 أشهر أي ما يعادل 6000\$، في حين أن المصروف بلغ 7107692 ليرة سورية، أي ما يعادل 7100\$. إلا أن متوسط الدخل لـ 75% من المشاركين لا تتجاوز 305000 ليرة سورية في 6 أشهر، أي ما يعادل 305\$ في الستة أشهر.

الشكل 13: مقدار الدخل و المصروف



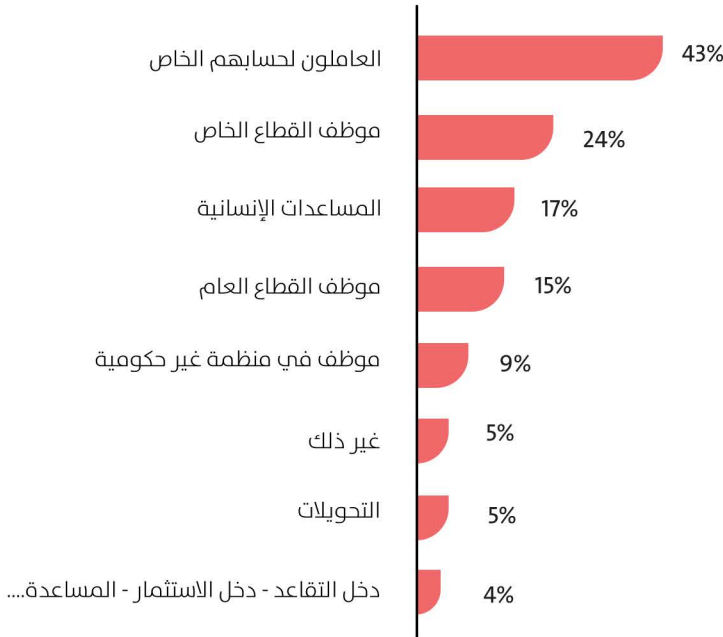
فكما نلاحظ من الرسم البياني، أن مقدار الدخل المُعبّر عنه باللون الأخضر، يتركز حول القيم المنخفضة، في حين أن المصروف، والمعبّر عنه باللون الأحمر الفاتح، يتركز في الوسط. مما يشير إلى حجم مصروف أكبر من الدخل.

## النتائج

### مصادر الدخل

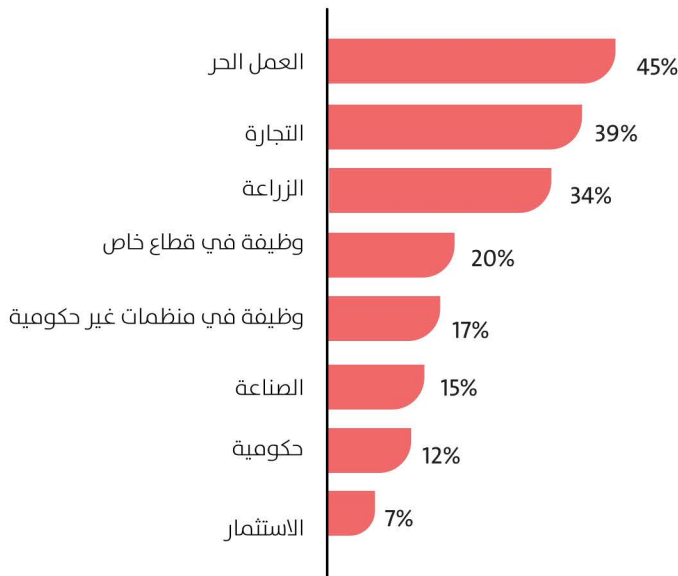
تُظهرُ الاحصائياتُ وفقَ الدراسة، أن مصدرَ الدَّخْلِ الأكبرَ 43%، هو مِن عملٍ لحسابه الشخصي، ومن ثَمَّ يأتي مصدرُ الدَّخْلِ الثاني، وهو أيضاً الوظيفةُ في قطاعٍ خاصٍ بنسبةٍ 24%. ومن ثَمَّ المصدرُ التالي هو المساعداتُ الإنسانيةُ بنسبةٍ 17%. من ثَمَّ يأتي الدَّخْلُ مِن المنظماتِ بنسبةٍ 9% والتحويلاتُ الماليةُ بنسبةٍ 5%.

الشكل 14: مصادر الدخل



كما نلاحظُ أنَّ 17% فقط أشارَ للمنظماتِ كمصدرٍ لدخْلِ الأسرة. في حين أنَّ العملَ الحرَّ، والزراعةَ والتجارة، كان لهم الأهميةُ الأكبرُ كمصادرٍ دخلٍ. حيث تمَّ اختيارُ العملِ الحرِّ كمصدرٍ أولٍ من قبل 42% من المشاركين في الدراسة، في حين حصلت التجارةُ على 37% والزراعةُ على 34%.

الشكل 15:



نتيجة تحليل سؤال مصادر دخل المجتمع ضمن جلسات النقاش المركز



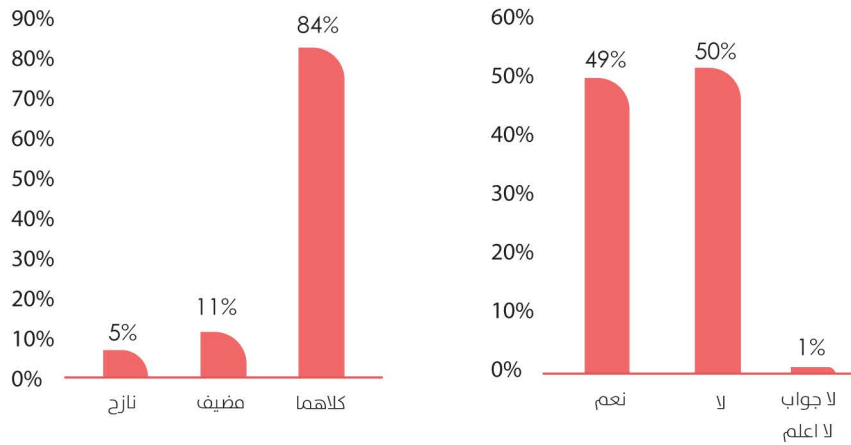




## السلع الرئيسية

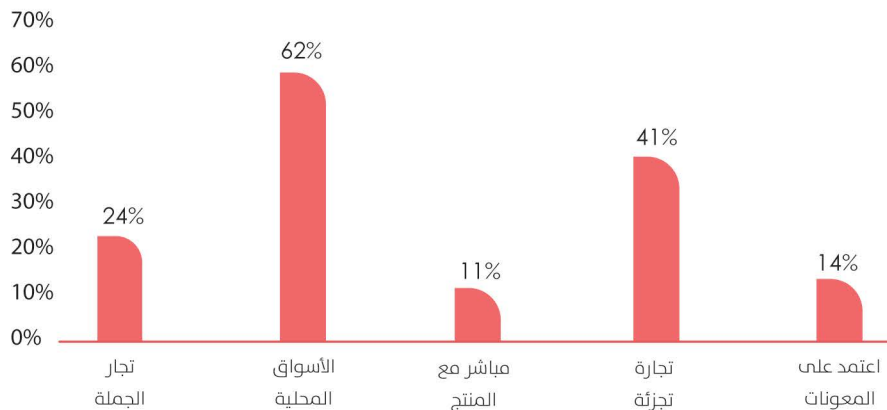
عند سؤال المشاركين عن مدى تمكّنهم من تلبية الاحتياجات الأساسية، كانت الإجابات متقاربة بنسبة 49% نعم، و 50% لم يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم. وعند سؤالهم إن كانوا يقومون بالشراء من تاجر مُضيف أم نازح، كانت الإجابة الأكبر "كلاهما" وكانت النتائج متقاربة عند طرح نفس السؤال على المشاركين في جلسات النقاش المُركّز. حيث أشار غالبية المشاركين، أنّه لا فرق لديهم بين النازح والمضيف، وأنّهم يُفضلون الشراء من البائع صاحب السعر الأفضل من ثمّ كان تفضيل الجودة، وأخيراً السمعة والمعاملة الحسنة. في حين فضّل البعض الشراء من النازح، وكان الدافع وراء ذلك، هو دعم النازحين.

الشكل 18: الشكل 19:



كذلك أوضح المشاركون، أنّهم يُفضلون الشراء من البازار، أو السوق المحلي بالدرجة الأولى، حيث كانت إجابات 62% منهم تشير إلى ذلك، في حين يُفضّل 41% الشراء من محلات التجزئة كخيار ثانٍ، و 24% يُفضّل الشراء من تاجر الجملة. في حين أنّ 14% يعتمدون فقط على المعونة. وكانت الإجابة بالنسبة للمشاركين، في مجموعات النقاش المُركّز، أنّهم يُفضلون إمّا أيّ مكان على أن يكون الأقرب والأسهل وصولاً، أو أنّهم يُفضلون الشراء من البازار.

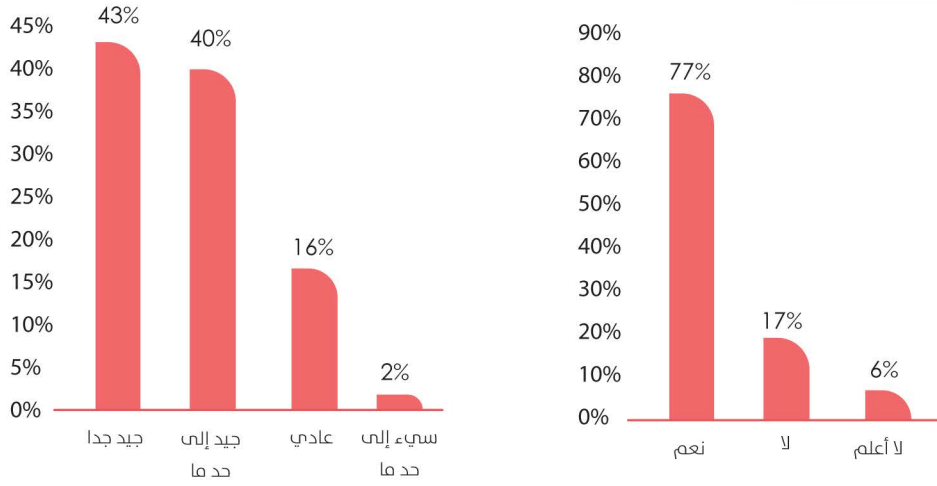
الشكل 20:



## المشاريع الجديدة

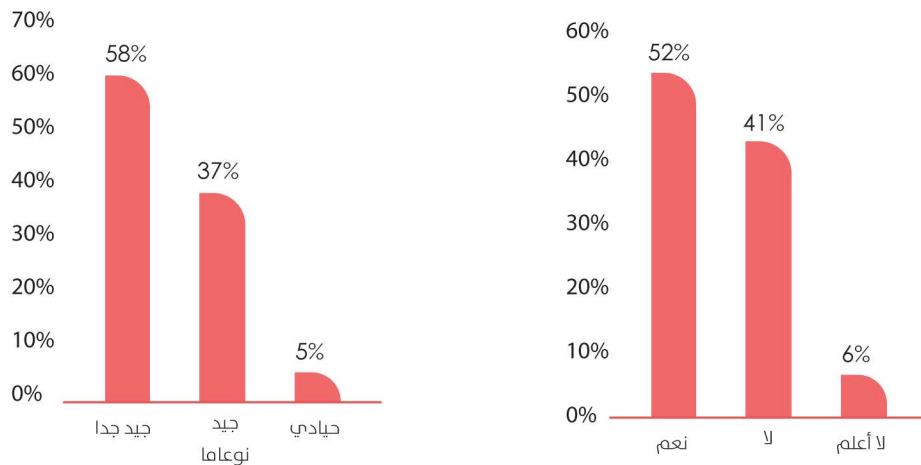
عند سؤال المضيفين عن وجود مشاريع اقتصادية قام بها المهجرون، كانت إجابة 77% بنعم، وهذا مطابق لرأي المشاركين في مجموعات النقاش المركز، وأشار المشاركون أن معظم هذه المشاريع هي مطاعم. أمّا بالنسبة للعلاقة، فقد كانت معظم الإجابات إيجابية، وتشير إلى مستوى جيد إلى حدّ ما، أو جيد جداً. إلا أن بعض المشاركين في جلسات النقاش، أشار إلى بعض الآثار السلبية لهذه المشاريع، "كالبغضاء" نتيجة عدم العدالة في توفير فرص العمل للمجتمعين، أو بسبب حصول المهجرين على فرص تمويل بنسب أكبر.

الشكل 21: الشكل 22:



كذلك أشار المضيفون إلى أن المهجرين، قد جلبوا مهناً وصناعات جديدة إلى المجتمع المضيف، وكان لذلك أثر إيجابي، بشكل جيد جداً، أو جيد نوعاً ما على الاقتصاد المحلي.

الشكل 23: الشكل 24:





## التوصيات

- 1- أوضحت النتائج أن معظم التسهيلات المتاحة، للدخول إلى سوق العمل، كانت متوفرة إلى حد ما مثل المواد الأولية، الخبرات المناسبة، الموافقات والتسهيلات من الجهات الرسمية، تدريبات مهنية، البيئة الاجتماعية المناسبة، وسوق تصريف للمنتجات، أو غير متوفرة إلى حد ما، مثل فرص التمويل. لذلك يُوصى بتصميم التدخلات، بالأخذ بعين الاعتبار توفير هذه التسهيلات.
- 2- على الرغم من عدم توفر فرص التمويل، إلا أن زيادة التمويل أدت إلى أثر سلبي على التماسك المجتمعي، بسبب شعور المستفيدين بعدم العدالة في توزيع التمويل، لذلك يُوصى بالتركيز على مبدأ العدالة في التدخلات المشابهة، بهدف تعزيز التماسك المجتمعي.
- 3- أشارت النتائج إلى الأثر الإيجابي، لتوفير فرص العمل على التماسك المجتمعي، في حال توزيعها بشكل عادل، لذلك بالتركيز على مبدأ العدالة في التدخلات المشابهة، بهدف تعزيز التماسك المجتمعي.
- 4- على المنظمات التي تقوم بتدخلات اقتصادية، مراعاة تهيئة بيئة اجتماعية مناسبة، وتشجيع التشاركية بين فئات المجتمع المختلفة، وانفتاحها على بعضها البعض.
- 5- يُعتبر العمل الخاص، والعمل الحر من أهم مصادر الدخل للأسرة في الشمال السوري، لذا يُوصى بزيادة دعم العمل الحر، والعمل مع القطاع الخاص، في التدخلات المستقبلية للمنظمات.
- 6- نتيجة وجود فجوات، بين دخل الأسرة ومصرفها، تمّ اللجوء إلى عدة آليات تكيف سلبية مثل التقنين، الذي أدّى بدوره على سبيل المثال إلى سوء تغذية لدى أفراد الأسرة، عدم إرسال الأطفال للمدراس، وضعف المشاركة المجتمعية. لذلك يُوصى بتصميم مساعدات شرطية للتعافي من استراتيجيات التأقلم السلبية.



## تقرير



ضمن مشروع تعزيز التماسك المجتمعي  
لدى البنى المجتمعية في الشمال السوري  
بالتعاون بين  
منظمة دور ومؤسسة شباب التغيير

سوريا  
2019